فعالية أدوات السياسة المالية على القطاع الصناعي في الجزائر

دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (2017-1990)

The effectiveness of fiscal policy instruments on Algeria's industrial sector

A standard case study of Algeria using the VAR self-regression beam model for the period (1990-2017)

حياة عثماني [1] ، الزهرة خشيبة [2*]، سمير تامة [3]

[1] طالبة دكتوراه، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية بجامعة الوادي (الوادي)، khechiba-zohra@univ-eloued.dz

[2] طالبة دكتوراه، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية بجامعة الوادي (الوادي)، belquce@gmail.com

[3] طالب دكتوراه، مخبر الجغرافية الاقتصادية والتبادل الدولي بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله (تيبازة)، tamma.samir@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/16؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/11/07؛ **تاريخ النشر**: 2021/01/23

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز مدى فعالية السياسة المالية في دعم القطاع الصناعي كأحد القطاعات المنتجة خارج المحروقات، حيث عمدت الدراسة إلى نمذجة وتحليلية لقياس أثر مؤشرات السياسة المالية ومعرفة مدى مساهمتها في دعم وتحفيز القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) وذلك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، أسفرت النتائج على أن السياسة المالية في الجزائر من خلال أداتي الإنفاق الحكومي والضرائب تكتسي فعالية في دعم القطاع الصناعي وتسهم في خلق قيمة مضافة صناعية، لكن حجم هذه الفعالية ليس بالمستوى المطلوب، إذ أن هذه الفعالية كانت ضئيلة نوعا ما وارتكزت على أداة دون أخرى.

الكلمات المفتاح : القيمة المضافة لقطاع الصناعة، الإنفاق الحكومي، الضرائب، VAR

تصنيف JEL : R20، O14، C53، O25.

Abstract: The study aims to highlight the effectiveness of the financial policy in supporting the industrial sector as one of the productive sectors outside of hydrocarbons, as the study intended to model and analyze the effect of financial policy indicators and to know the extent of their contribution in supporting and stimulating the industrial sector in Algeria during the period (1990-2017), using the VAR self-regression beam model, the results showed that the fiscal policy in Algeria through the government spending and taxation tools is effective in supporting the industrial sector and contributing to creating industrial added value, but the size of this activity is not at the required level, as this effectiveness was somewhat small and was based on a tool without Other.

Keywords: Value added for industry, government spending, taxes, VAR

Jel Classification Codes : R20, O14, C53, O25.

* المؤلف المرسل .

I- تمهيد :

رغم المجهودات المبذولة في سبيل تطوير القطاع الصناعي الجزائري وتكلفة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية مطلع التسعينات في سبيل إعطاء دفع أكبر لهذا القطاع الحساس إلا أن الإحصائيات والأرقام التي توفرها الهيئات المختصة في الجزائر ما زالت تكشف عن الوضعية المزرية التي مازال يتخبط فيها القطاع الصناعي الجزائري (خارج قطاع المحروقات)، وهي صورة في اعتقادنا تتناقض والطموحات والأهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من الصادرات خارج المحروقات، وإن هذا التراجع المستمر منذ بداية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام.

ومن بين الإصلاحات الاقتصادية لتدارك تلك الاختلالات إصلاح السياسة المالية والتي آتت أكلها بعد تحقيق تلك الإصلاحات رغم النتائج السلبية في المدى القصير والمتوسط، النتائج المرجوة والمتمثلة أساسا في إرجاع التوازن للمجمعات الاقتصادية الكلية.

I.1- إشكالية الدراسة:

اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول سياسة اقتصادية اعتمدت أساسا على السياسة المالية بشقيها الجبائي والإنفاقي بالتزامن مع باقي السياسات الاقتصادية، من هنا نستطيع أن نظهر أهمية السياسة المالية المعتمدة في الجزائر ومدى قدرتها على معالجة الاختلالات الموجودة على المستوى الوطني، من هذا المنطلق نستطيع طرح التساؤل التالي: **ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر؟**

I.2- فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية السابقة تتبنى الدراسة جملة من الفرضيات تصب فحواها في أن السياسة المالية تسهم في خلق قيمة مضافة في القطاع الصناعي بالجزائر.

I.3- أهداف الدراسة:

تنطوي الدراسة على جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعرف على القطاع الصناعي في الجزائر والقيمة المضافة المحققة فيه
- ✓ تسليط الضوء على مسار السياسة المالية في الجزائر
- ✓ محاولة قياس أثر أدوات السياسة المالية على القيمة المضافة لقطاع الصناعي في الجزائر.

I.4- منهجية الدراسة:

بغية دراسة الإشكالية أعلاه اعتمدت الدراسة منهجين؛ الأول: المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أدوات السياسة المالية والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر تحليل تطور متغيرات الدراسة، أما المنهج الثاني: فيتمثل في المنهج الإحصائي بأدواته القياسية التحليلية من أجل قياس إشكالية الدراسة.

I.5-هيكل الدراسة: تم تقسيم إلى ثلاث محاور رئيسية:

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي بالجزائر والسياسة المالية
- المحور الثاني: التحليل الاقتصادي لتطور متغيرات الدراسة
- المحور الثالث: رصد التفاعلات بين السياسة المالية والقيمة المضافة الصناعية (دراسة قياسية).

I.6-الدراسات السابقة:

- دراسة بوري محي الدين(2018)، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**: سعت الدراسة إلى كشف العلاقة بين السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2010)باستخدام منهجية التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى وجود تكامل بين السياسة المالية والمتمثلة في أدواتها (الإيرادات، النفقات) والمؤشرات الكلية على المدى الطويل.

- دراسة جيلاني شرفي، **تحليل العلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2013)** : هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي بالجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ومنهجية التكامل المشترك لجوهانسن، واعتمد الباحث على بيانات ربع سنوية غطت الفترة1970-2013، كشفت النتائج التجريبية على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة، في حين أظهرت اختبارات جرا نجر للسببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل من إجمالي الناتج المحلي إلى الإنتاج الصناعي.

- دراسة بزارية امحمد (2015)، **الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية"الاستفادة من التجربة التركية"**: هدفت الدراسة إلى تحليل أداء القطاع الصناعي في محاولة لإيجاد بعض الحلول والخيارات لتنميته مقارنة بما هو معمول به في دول ناشئة كتركيا، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تحتاج إلى جهود متعددة من الحكومة لتوجيه مسارها ورعايتها حتى تنمو وتزدهر وتساهم بفاعلية في الاقتصاد الجزائري.

-دراسة السعيد بريكة، نور الهدى عمارة(2015)، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر وتوضيح مدى تراكم الفوائض النقدية الناتجة من تصدير المحروقات وكيف يمكن استثمارها لتطوير قطاع الصناعة، خلصت الدراسة إلى وجوب الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع جلب عدد أكبر من الشركاء في مجال التكنولوجيا، مع دعم وتشجيع البحث العلمي والتكوين.

- أما على الصعيد العالمي فهناك عدد هائل من البحوث والدراسات التي تعالج أداء القطاع الصناعي والسياسة المالية لاسيما التي تعتمد على المنهجية الاقتصادية الكمية وهي المهيمنة حاليا على الأدبيات الاقتصادية والتنموية.

II - الطريقة والأدوات :

II-1- مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي بالجزائر والسياسة المالية

1- تعريف السياسة المالية: عرفت السياسة المالية عدة تعاريف ومفاهيم من ناحية المنظور الاقتصادي أهمها:

يقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة، لاستخدام الأدوات المالية الإيرادات العامة والنفقات العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة[1]، كما يقصد بها أيضا استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة"[2].

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[3]، حيث تشير السياسة المالية إلى تلك السياسة التي تتعلق باستخدام خزينة الدولة أو مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية معينة[4]

2- أدوات السياسة المالية: يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات المالية والتي تشمل: الإنفاق العام، الإرادات العامة، والموازنة العامة.

2-1- **الإنفاق العام:** تعتبر النفقة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام أو جماعي"[5]. أو أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة[6]، كما يمكن أن نميز بين مفهومين للنفقات العامة وهما:[7]

●**المفهوم التقليدي** :تحدد النفقات العامة بتمويل الإدارات العامة للدولة التي بدورها يجب أن لا تتعد نشاطاتها وظائف الدولة الأساسية، والتي يحصرها التقليديون في أربعة وظائف رئيسية: الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، العدالة والتمثيل الخارجي للدولة في الخارج.

●**المفهوم الحديث** :أصبح المفهوم الحديث للنفقات العامة يتلاءم مع الوظائف الجديدة للدولة العصرية التي بدأ يظهر تدخلها الفعال في مختلف المجالات الاقتصادي والاجتماعية لحل مجمل الأزمات التي واجهت الدول الرأسمالية.يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية من بين الأدوات المالية، فهو يولد أثرا مهما على الطلب الكلي والأنشطة التنموية في البلد، حيث أن أجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبة الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثرا مباشرا على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

ويمكن تعريف الإنفاق العام كما يلي: "

نستنتج أن هناك ثلاث عناصر للنفقة العامة يلزم توفرها وهي:[8]

- الشكل النقدي للنفقة.
- صدور النفقة عن هيئة عامة.
- الغرض من الإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة.

2-2- الضرائب:

بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفر على السلع والخدمات سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده ، بحيث تفر الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة.

على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه بينما لو تم رفعها على ذوو الدخل المرتفع فان ذلك لن يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلا ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي وبقاءه بنفس المستوى.

3- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد وتنسجم معهم وتوحد الأهداف والجهود، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:[9]

- **التوازن الاقتصادي**: الوصول إلى حجم إنتاج أمثل، لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن.
- **التوازن الاجتماعي**: وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته.[10]
- **التوازن العام**: التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي وبين مجموع الناتج الوطني.

4- مميزات القطاع الصناعي الجزائري:

على واقع الأزمة البترولية لسنة 1986 وما خلفته من آثار سلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر شهد اقتصاد هذا البلد جملة من الإصلاحات كان الهدف منها الانتقال بالاقتصاد من النظام الاشتراكي التوجيهي إلى اقتصاد السوق، وعلى إثر هذا التوجه الجديد فسحت الجزائر المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج ومنحها دوراً في المشاركة وخلق تنمية اقتصادية عبر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية دفعت بهذا القطاع بقوة في الاقتصاد الوطني الأمر الذي أضفى بمساهمة كبيرة في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي،[11] في هذا السياق نشير إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي: [12]

- قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مرد ودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية للقواعد التنافسية في السوق.
- ضعف نوعية المنتجات الصناعية وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات.
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتوجات وبتحقيق جودة الأداء.
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

5- **العلاقة بين السياسة المالية والصناعة:**[13]لقد احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، النامية، والانتقالية، وذلك افيم يتعلق بالأبعاد المالية مثل ارتفاع معدلات البطالة، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية و أعباء الدين العام، إضافة إلى الأزمات الحادة التي تظهر في مجال تمويل أنظمة التقاعد و الرعاية الصحية، وفي مثل هذه الظروف، يتم الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنطاق، طبيعة، وكذا الإدارة المناسبة للسياسة المالية بغية التخفيف من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير، وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل .إن تحليل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الطويل الأجل يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن نم خلالها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة الميزانية العامة أن تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على الفروع الاقتصادية الثلاثة ل ،Musgraveالمتمثلة في التخصيص ،Allocationالتوزيع ،Distribution والاستقرار Stabilizationوعلى الرغم أن من مناقشة آثار الأدوات المختلفة للسياسة المالية على النمو يتم بشكل منفصل، أن إلا لا هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض فمثلا، تأثير الضرائب على النمو يعتمد على سبيل المثال بالإضافة إلى مستواها و هيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية) تكوين الإنفاق العام ،(وكذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية) بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق العام.

II-2- التحليل الاقتصادي لتطور متغيرات الدراسة

1- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعي في الجزائر:

يعرف القطاع الصناعي بشدة كثافته لرأس المال مقارنة بقطاعات أخرى كما أن القطاع الصناعي يدر ثروات على اقتصاديات العالم ويوفر مناصب شغل كبيرة، وهذا ما شهدته دول الجنوب من أسيا في السبعينات القرن الماضي حيث فتحت اكبر الشركات رؤوس الأموال فروعا لها في الصين، جنوب كوريا و الهند، وحتى دول كالبرازيل والمكسيك وجنوب إفريقيا. استقطبت صناعات كبيرة وكانت المفتاح نحو التنمية كما رافق الاستثمار الأجنبي تخصيص موارد عامة كبيرة كشريك عام للقطاع الخاص أو كمستحوذ لبعض القطاعات المنافسة بدرجة اقل.

يبدو أن الجزائر سلكت سلوكا اقتصاديا غير كالتي سلكته دول الجنوب كون أن تخصيصها كان اقل نسبيا مقارنة بقطاعات الأخرى ولم تكن تستحوذ على موارد كثيرة كما كان يزعم باستثناء قطاع الحديد والصلب الذي شهد تراجع خاص في الإنفاق العام من فترة الصناعة المصنعة مقارنة بالفترات الحالية وفترة التسعينات. قطاع الصناعية الغذائية والصناعة النسيجية بالإضافة إلى قطاع الكيمياء شهد تخصيصا اقل من قطاع الحديد والصلب وما يتجاوز الإنفاق 5 %. والشكل الموالي يمثل تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

الشكل 1 : يظهر تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)

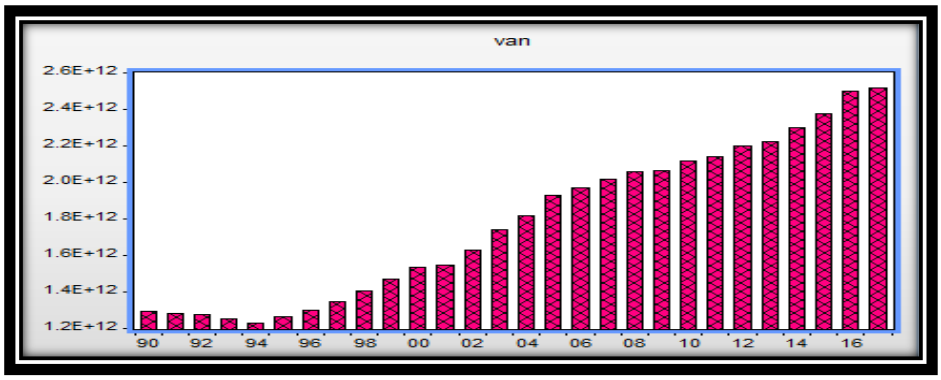

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال القراءة البيانية للشكل رقم(01) أعلاه والذي يمثل تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة نلاحظ أن تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة المدروسة شهد حركة يشوبها التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث يمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين، الأولى من 1990 إلى 1994 ميزها الانخفاض في القيمة حيث انتقل من 1290مليار دج سنة 1990 إلى 1220 مليار دج سنة 1994، ويرجع هذا الانخفاض بسبب الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في هذه الفترة.

أما المرحلة الثانية والممتدة من 1995 إلى غاية 2017 فقد لوحظ تحسن في قيمة القطاع الصناعي ابتدأ من 1995 حيث بلغ 1260مليار دج بعد أن كان 1220مليار دج سنة 1994، ويرجع هذا التحسن إلى الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ورغم هذا التحسن إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات.

2- تطور النفقات العامة:

يلعب الإنفاق دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق.

وقد أصبح دور الإنفاق دور فعال وحتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك ، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني ومدروس حتى يأتي بالنتائج المرغوبة[14]. والشكل الموالي يبين تطور إجمالي الإنفاق الوطني في الجزائر للفترة (1990-2017) :

الشكل 2 : يظهر تطور الإنفاق الوطني خلال الفترة (1990-2017)

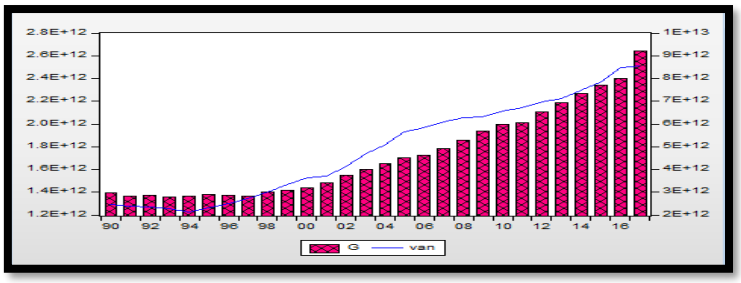

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماد على برنامج Eviews 10

شهدت فترة الدراسة الممتدة لأكثر من خمسة وعشرون سنة على توسع السياسة الإنفاقية للدولة الجزائرية، حيث قدرت النفقات العامة لسنة 1990 بأكثر من 564.1 مليار دج (وهي أدنى قيمة مسجلة للنفقات خلال الفترة)، لترتفع بسنة واحدة بمعدل 70.68% ورصيد بلغ 798 مليار دج، ليتواصل هذا الارتفاع في النفقات على توالي السنون لتتجاوز 2830 مليار دج سنة 1998.وكذا 6220مليار دج سنة 1996، ومع ذلك تتواصل ارتفاع النفقات العامة بمعدلات متذبذبة حتى تصل سنة 2017 بأعلى من 21700 مليار دج (وهي أكبر قيمة مسجلة للنفقات خلال فترة الدراسة) .ويرجع هذا السبب في الارتفاع إلى ارتباط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية..الخ ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية).

3- تطور الضرائب:

تعد الضرائب أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية والتي يعد دورها الدور التمويلي إلى دورا أكثر عمقا في توجيه النشاط الاقتصادي كمواجهة الضغوط التضخمية ومعالجة التفاوت الكبير في مستويات الدخول تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وبهذا الشكل لم تعد الضريبة محايدة بل أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (03) : يظهر تطور الضرائب بالجزائر للفترة (1990-2017)

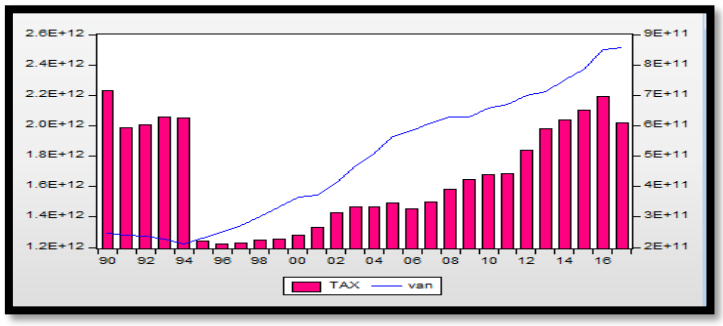

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماد على برنامج Eviews 10

عرف تطور الضرائب بالجزائر حركة تذبذبية كبيرة خلال الفترة المدروسة (الشكل رقم 03) ، هذه الحركة تعود إلى النظام الضريبي المعقد التي كانت الجزائر تطبقه في مطلع التسعينات نظرا للعدد الكبير من أنواع الضرائب والمعدلات بالإضافة إلى عدم استقراره وهو ما يعرف بالتعديلات سواء في إطار قوانين المالية السنوية أو في إطار قوانين أخرى ذات صلة بالنشاط الاقتصادي.

حيث شهدت صافي الضرائب تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 593.099 مليار دج سنة 1991 إلى 625.268 مليار دج سنة 1994 وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيها رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي والتقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح.

غير أن صافي الضرائب عرفت تدهورا ملحوظا إبتدا من 1995 حيث بلغت 222.081 مليار دج وذلك بسبب غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب.

كما شهدت قيمة صافي الضرائب تطورا ملحوظا إبتدا من سنة 2001 حيث بلغت 265.99 مليار دج ، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى، هذا التحسن راجع إلى تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي.

II-3- رصد التفاعلات بين السياسة المالية والقيمة المضافة الصناعية (دراسة قياسية)

يبحث هذا المحور في دراسة مدى نجاعة وفعالية السياسة المالية في الجزائر في دعم القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

1- **التعريف بمتغيرات الدراسة:** قبل انتهاج النموذج وقصد دراسة انعكاس فعالية السياسة المالية على القطاع الصناعي في الجزائر وجب تحديد المتغيرات وفق الآتي:
   - **القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAN)**: متغير تابع
   - **الإنفاق الحكومي (G)**: متغير مستقل
   - **الضرائب (TAX)**: متغير مستقل
2- **دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:** يستدعي منهج الاقتصاد القياسي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لاختيار النموذج الأنسب وذلك بناء على النظرية الاقتصادية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية.

وتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطورADF بالاعتماد على معياري AKike inf criterion و +Schwarz criterion وهذا حسب درجة التأخير (P) لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يبين نتائج تحليل اختبار(ADF).

الجدول (1): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام Augmented Dicke- fuller

اسم المتغير	عند المستوى			عند الفرق الأول			درجة الاستقرارية
	ثابت	ثابت وقاطع	ثابت واتجاه قاطع	ثابت	ثابت وقاطع	ثابت واتجاه قاطع	
VAN	0.9994	0.09340.02	1.0000	0.0235	0.0803	0.3841	**مستقرة عند الفرق 1**
G	1.0000	0.9669	1.0000	0.6375	0.0109	0.9948	**مستقرة عند الفرق 1**
TAX	0.4021	0.4531	0.3461	0.0011	0.0032	0.0000	**مستقرة عند الفرق 1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

أوضحت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية الثلاثة مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5%، وذلك حس

ب اختبار ديكي فولر.

3- اختبار جوهانس للتكامل المشترك

سنبدأ باختبار إمكانية وجود علاقة تكاملية مابين أدوات السياسة المالية المعتمدة في الدراسة والقيمة المضافة الصناعية في الجزائر، حيث يتطلب اختبار جوهانس للتكامل المشترك، أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وحسب ما تشير إليه نتيجة اختبار ديكي -فولر الموسع في الجدول رقم 01 ،فإن جميع المتغيرات (القيمة المضافة للصناعة، الضرائب، الإنفاق الحكومي) مستقرة من الدرجة الأولى، إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية مستقرة بمستوياتها،فإن ذلك يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى عندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن، وتشير الفرضية الصفرية لاختبار جوهانسن بعد موجود تكامل مشترك، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك.

الجدول (2): يبين نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك Johansen Cointeration test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.426387	25.22623	29.79707	0.1535
At most 1	0.302783	10.77543	15.49471	0.2257
At most 2	0.052360	1.398290	3.841466	0.2370

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تشير نتائج اختبار جوهانسن الواردة في الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية،القائلة بعد موجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5 % ،كذلك رفض فرضية وجود متجه واحد على الأكثر، وذلك حسب (Trace- statistic) الأمر الذي يؤكد عدم وجود

علاقة توازن في المدى الطويل، وبالتالي ووفق أسلوب القياس الاقتصادي في هذه الحال يمكننا تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR لرصد مختلف التفاعلات بين متغيرات النموذج.

4- نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

إن نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" هو عبارة عن نظام تكون فيه كل متغيرة داخلية مشروحة بواسطة ثابت بالإضافة إلى P تأخير خاص بها، وP تأخير خاص بالمتغيرات الأخرى في النظام، مما يعني أن كل انحدار في النظام يملك نفس المتغيرات المفسرة. [15]

➢ النموذج العام لـ VAR [16]

تتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VARعلى فرضية استقرارية السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من K متغيرة($X= X_1 , X_2 , \ldots\ldots X_k$)مرتبطة خطيا بالماضي.

ويمكن نمذجة الشعاع "X" على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} \varphi_i X_{t-i} + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09-2)$$

حيث:'$X_t =(X_{1t} , X_{2t} , \ldots\ldots X_{kt})$

$$\varphi (L) X_t = \varphi_0 + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10-2)$$ ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

مع: $\varphi (L) = [I_k - \sum_{i=1}^{k} \varphi_i . L^i]$

و L: هو معامل التأخير بحيث: $X_t = X_{t-i} L^i$.

➢ 2.4.2. المسار VAR(P)

نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة P يرمز بـ **VAR(P)**، ويتكون من K متغيرة، ويكتب بالشكل المصفوفي التالي: [17] .

$$X_t = A_0 + A_1 . X_{t-1} + \ldots\ldots X_{t-p} A_p . + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11-2)$$

حيث: X_t :شعاع بعده (k×1) ويتكون من '$X_t =(X_{1t} , X_{2t} , \ldots\ldots X_k)$

A_i: مصفوفة المعالم ذات البعد (k× k):

$$A_i = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \ldots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \ldots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \ldots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \ldots & a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

A_0: شعاع القيم الثابتة ذو البعد (k× 1) : $A_0 =, a_0^2 , \ldots\ldots a_0^k , a_0^1$

$\mu = (\mu_{1t}, \mu_{2t}, \ldots\ldots \mu_{kt})$: $(k\times1)$ شعاع التشويش (الضجيج) الأبيض ذو البعد ε_t

4-1- تحديد درجة التأخير وتقدير النموذج

4-1-1 تحديد درجة التأخير

يستدعي أولًا قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية VAR إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له، وذلك بالاعتماد على عدة معايير أهمهما معياري AIC وCsh، والجدول الموالي يوضح درجة التأخير الموافقة لمختلف تقديرات منهجية VAR للمتغيرات في شكل مستويات وذلك من أجل درجات تأخير تتراوح من 01 إلى 04.

الجدول(3) : تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1993.159	NA	3.52e+68	166.3466	166.4938	166.3857
1	-1901.789	152.2834*	3.71e+65*	159.4824*	160.0714*	159.6387*
2	-1897.814	5.631811	5.88e+65	159.9011	160.9319	160.1746
3	-1889.893	9.240313	7.18e+65	159.9911	161.4637	160.3818
4	-1884.657	4.799711	1.23e+66	160.3048	162.2191	160.8126

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews 10

من النتائج الموضحة أعلاه نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة هي P=01

4-1-2: تقدير النموذج:

وبعد تحديد درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR والمقدر بـ 01 فترة (P= 01) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO، تم تقدير النموذج كما هو مبين أدناه:

الجدول (4) : تقدير النموذج باستخدام طريقة MCO

R-squared	0.994516	0.991191	0.791238
Adj. R-squared	0.993801	0.990041	0.764009
Sum sq. resids	2.59E+22	8.42E+23	1.46E+23
S.E. equation	3.36E+10	1.91E+11	7.96E+10
F-statistic	1390.323	862.6099	29.05785
Log likelihood	-690.5287	-737.5369	-713.8580
Akaike AIC	51.44657	54.92866	53.17467
Schwarz SC	51.63854	55.12064	53.36664
Mean dependent	1.79E+12	4.72E+12	4.24E+11
S.D. dependent	4.26E+11	1.92E+12	1.64E+11

	VAN	G	TAX
VAN(-1)	0.917046 (0.08381) [10.9419]	0.483782 (0.47800) [1.01210]	0.059520 (0.19886) [0.29930]
G(-1)	0.033009 (0.02138) [1.54382]	0.998109 (0.12195) [8.18491]	0.010303 (0.05073) [0.20309]
TAX(-1)	-0.168791 (0.05594) [-3.01740]	-0.007620 (0.31904) [-0.02388]	0.742176 (0.13273) [5.59163]
C	1.14E+11 (7.1E+10) [1.61027]	-6.03E+11 (4.0E+11) [-1.48920]	-4.41E+10 (1.7E+11) [-0.26161]

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews 10

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة النموذج المقدر المرتبط بالقيمة المضافة الزراعية والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$VAN = 1.11^{E}+11 +0.917046*VAN(-1) + 0.03309*G(-1) - 0.168791*TAX(-1)$$

- **القراءة الإحصائية للنموذج:**
  - معامل جودة التوفيق $R^2=0.9945$ يدل على القوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغيرات المفسرة في المعادلة تساهم بنسبة 99.45 % في شرح تغيرات المتغير التابع، وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية كبيرة، أما النسبة الباقية 0.65%مفسرة من طرف عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج .
  - إحصائية فيشر المحسوبة $F=1390.323$ أكبر من القيمة المجدولة 2.00 مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.
- **القراءة الاقتصادية للنموذج**
  - وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والقيمة المضافة لقطاع الصناعة؛
  - وجود علاقة عكسية بين الضرائب والقيمة المضافة لقطاع الصناعة؛
  - وجود حد ثابت موجب ومعبر عنه بقيمة كبيرة مما يدل على أنه في حال ما إذا انعدمت كل من الإنفاق الحكومي والضرائب فإن سوف تكون هناك قيمة مضافة محققة لقطاع الصناعة أي أن الصناعة لا ترتبط فقط بهذه المحددات بل لها محددات أخرى.
- **التفسير الاقتصادي للنموذج:** يظهر من خلال النموذج المقدر أعلاه أن السياسة المالية والمعبر عنها في هذا النموذج بكل من الضرائب والإنفاق الحكومي تفسر وتسهم في خلق قيمة مضافة في قطاع الصناعة، حيث أن الإنفاق الحكومي تربطه علاقة إيجابية بالقيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة في الجزائر حيث أن كل زيادة في حجم الإنفاق الحكومي للسنة السابقة بـ 1% تؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة الصناعية للسنة الحالية بـ: 3.3% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن إسهامات الإنفاق الحكومي تتجه نحو دعم القطاع الصناعي مما ينجم عنه قيمة مضافة محققة في القطاع الصناعي، في حين أن القيمة المضافة للسنة السابقة بدورها يرتبط إيجابيا مع حجم القيمة المضافة للصناعة للسنة الحالية، أما فيما يخص الضرائب فإنها ترتبط ارتباطا عكسيا مع القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة حيث عندما تزيد الضرائب بمقدار 1% فإنها سوف تؤثر على القيمة المضافة الصناعية بانخفاض يقدر بـ: 16.87%، وهو ما ينطبق مع المنطق الاقتصادي إذ أن الضرائب تعتبر اقتطاعا من الأرباح المحصلة، لن يكون من شأنها دفع وزيادة القيمة المضافة لكنها قد تؤثر بشكل غير مباشر حيث أنها تعتبر من إيرادات الميزانية التي قد تنعكس على دعم القطاع الصناعي

4-2 دراسة صلاحية النموذج: إن كون النموذج VAR غير مستقر يجعل بعض النتائج المتحصل عليها متحيزة، لذا سوف نقوم بدراسة بعض الاختبارات الإحصائية والتي تظهر سلامة وصحة النموذج من الناحية الإحصائية.

4-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بغية معرفة ما إذا كانت البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا أم لا، فإننا سوف نستخدم اختبار Jarque- Bera والذي يتبنى الفرضية: H_0 : الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي.

وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول (5) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.287939	2	0.1172
2	0.576346	2	0.7496
Joint	4.864285	4	0.3015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بما أن احتمالية إحصائية Jarque- Bera تساوي0.1172 في المعادلة الأولى و0.7496 في المعادلة الثانية وهي أكبر من 0.05 %فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4-2-2:استقرارية النموذج VAR (P)

يكون المسار VAR (P) مستقراً إذا تحققت الشروط التالية: [18]

i. $E(X_t) = A_0 , \forall t .$

ii. $V(X_t) < \infty .$

iii. $Cov(X_t , X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)] = \Gamma_h , \forall t .$

ويعتبر النموذجVAR (P)مستقرا إذا كانت جذور كثير الحدود المعرف انطلاقاً من المحدد التالي:

$Det = (I_k - A_1 . Z^1 - A_2 . Z^2 - \ldots\ldots - A_p . Z^p) = 0$ خارج الدائرة الأحادية.

الشكل 4: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR

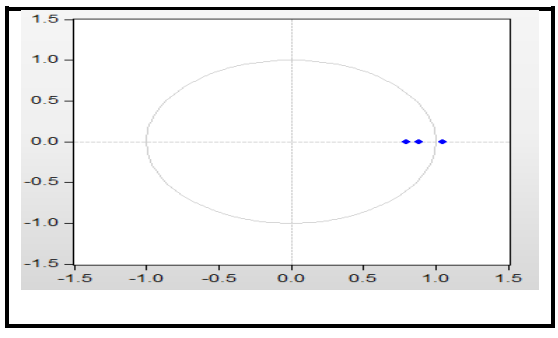

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الشكل المبين أعلاه، تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج VAR المقدر يحقق شروط الاستقرار.

4-3 دوال الاستجابة وتحليل التباين

4-3-1 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات. فإذا حدث صدمة في لحظة t على ε_{1t} بمقدار وحدة واحدة، فإن أثرها على المتغيرات X_{1t} و X_{2t} يكون كما يلي:

عند الفترة t

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1\\ 0\end{bmatrix}$$

عند الفترة (t+1)

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{1t+1}\\ \Delta X_{2t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1\\ 0\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1\\ B_1\end{bmatrix}$$

عند الفترة (t+2)

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{1t+2}\\ \Delta X_{2t+2}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\Delta X_{1t+1}\\ \Delta X_{2t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}A_1\\ B_1\end{bmatrix}$$

بصفة عامة عند الفترة (t+ h)

$$\Delta X_{t+h} = B \cdot \Delta X_{t+h-1}$$

حيث أن: B تمثل مقدرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي. وتسمى قيم التغير عند كل فترة بدالة الاستجابة " Fonction de réponse impulsionne"التي تمكن من حساب المضاعفات الديناميكية، كما تستعمل هذه الطريقة في غياب الارتباط بين الأخطاء ولكن نادراً ما تتحقق هاته الفرضية، ولحل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء يلجأ عموماً إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية "Orthogonales" مستقلة فيما بينها.

كما تتميز دوال الاستجابة بكونها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة حيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية عند حدوث الصدمة في الأخطاء.[19] ويسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، حيث سيتم تطبيق الصدمات في الفترات الثلاث الأولى بالنسبة لكل متغير على حدا والجدول التالي يظهر نتائج دوال الاستجابة

الجدول (6) الصدمات ودوال الاستجابة للقروض الخارجية طويلة الأجل

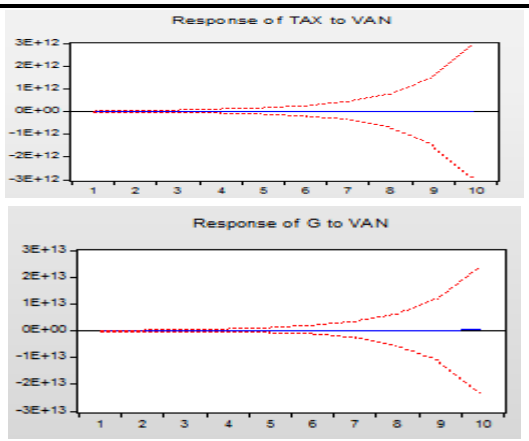

Response of G: Period	VAN
1	-1.25E+11
2	-8.69E+10
3	-4.61E+10
4	-3.66E+09
5	3.96E+10
6	8.30E+10
7	1.26E+11
8	1.69E+11
9	2.12E+11
10	2.53E+11

Response of TAX: Period	VAN
1	-2.06E+10
2	-1.43E+10
3	-9.15E+09
4	-5.01E+09
5	-1.66E+09
6	1.08E+09
7	3.33E+09
8	5.21E+09
9	6.79E+09
10	8.14E+09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews 10

إن نموذج (VAR) يسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات. وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو موضح في الشكل أعلاه فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة أو طفرة إيجابية في سعر الإنفاق الحكومي مقدر بوحدة واحدة في السنة الأولى فإن ذلك يؤثر بالسلب على طول أربع سنوات متتالية، ثم بعد ذلك فإن هذا الأثر سوف يصبح إيجابيا لباقي طيلة السنوات، والأثر السلبي للسنوات الأولى للإنفاق الحكومي يمكن تفسيره ب**مضاعف تباطؤ الإنتاج** حيث أن الدعم المقدم للصناعات من خلال الإنفاق الحكومي لن تنعكس نتائجه في ذات السنة وإنما تظهر نتائج هذا الدعم على القيمة المضافة بعد أربع سنوات وهي فترة معتبرة، وحتى وإن كانت الصناعة من القطاعات التي تستهلك الوقت لأجل النهوض والإسهام في حجم الناتج لكن يمكن القول أيضا أن مرد طول هذه الفترة يعود أيضا لكون لصغر نصيب قطاع الصناعة من القطاع الصناعي، مقارنة بالقطاعات الأخرى.

أما فيما يخص الضرائب فيظهر الشكل أعلاه أنه عند حدوث صدمة في الضرائب فإن ذلك يؤثر بالسلب على القيمة المضافة في قطاع الصناعة، وهذا مما يدل أن الاقتطاعات الضريبية لقطاع الزراعة تؤثر بشكل سلبي على تطور قطاع الصناعة، مما يمكن إعادة النضر في النظام الضريبي بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم صغار المستثمرين، ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن الضرائب لا يستمر أثرها السلبي لطول الفترة بل يتلاشى ابتداء من السنة السادسة.

4-3-2 تحليل تباين الخطأ : يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل معلمة في تباين الخطأ، وباستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدا ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي.[20]

وقصد التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذجVARيتم عادة تحليل مكونات التباين وتبرز أهمية هذا التحليل في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (7) يبين اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of VAN:

Period	S.E.	VAN	TAX	G
1	3.31E+10	100.0000	0.000000	0.000000
		(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	4.87E+10	95.50108	4.387229	0.111687
		(7.10173)	(5.67820)	(2.24335)
3	6.24E+10	88.94070	10.75124	0.308056
		(13.9767)	(11.1335)	(5.52351)
4	7.52E+10	82.49570	16.96045	0.543850
		(19.2701)	(15.0393)	(9.18923)
5	8.72E+10	76.86545	22.33573	0.798823
		(22.8499)	(17.5166)	(12.6074)
6	9.85E+10	72.14449	26.78996	1.065542
		(25.0374)	(19.0400)	(15.5280)
7	1.09E+11	68.23152	30.42645	1.342032
		(26.2776)	(19.9821)	(18.0023)
8	1.19E+11	64.98421	33.38743	1.628367
		(26.9272)	(20.5682)	(20.1145)
9	1.28E+11	62.27005	35.80473	1.925228
		(27.2397)	(20.9235)	(21.9181)
10	1.37E+11	59.97903	37.78764	2.233330
		(27.3630)	(21.1288)	(23.4476)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews 10

حسب النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن التقلبات الحاصلة في القيمة المضافة بقطاع الصناعة في الفترة الأولى تعود بنسبة 100% للمتغير نفسه ثم تبدأ النسبة في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 59.97% نهاية الفترة المقدرة، وتفسر الضرائب ما نسبته 4.38% من التغيرات الحاصلة في القيمة المضافة المحققة بقطاع الصناعة في الفترة الثانية لتتنامى النسبة تدريجيا إلى غاية الفترة العاشرة حيث تصبح 37.78%، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فانه يفسر ما نسبته 0.11% فقط وهي نسبة ضئيلة لتتنامى هذه النسبة فيما بعد تدريجيا لتصل ما قدره 2.23 %،

III – الخلاصة:

تعتبر السياسة المالية من إحدى السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراته، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أبرز هذه المؤشرات، وبغية تحقيق هذا الأخير تسعى الدولة جاهدة إلى دعم الاستثمار الذي يعتبر المحدد الأبرز له، ومن هنا تبرز أهمية قطاع الصناعة الذي يجب أن تولي له الجزائر اهتمام كبير خصوصا وهي ترمي إلى الخروج من التبعية للاقتصاد الريعي، وبما أن السياسة المالية تتحكم فيها السلطات الحكومية من خلال مختلف أدواتها خصوصا (الانفاق الحكومي والضرائب) فإنه يتوجب عليها دعم النشاط الاقتصادي ، وبعث فعالية كبرى للسياسة المالية للقطاع الصناعي، ومن هنا جاءت الدراسة تبحث في مدى فعالية السياسة المالية في خلق قيمة مضافة صناعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) وأبرز ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- عرفت القيمة المضافة الصناعة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ونمت بشكل متزايد طوال فترة الدراسة، إلا أن المتتبع لنسب نمو القيمة المضافة الصناعية في الجزائر يلحظ أنها تنمو بنسب بطيئة كون أن القطاع الصناعي بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء

الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات.

- انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية وانكماشية خلال فترة الدراسة حسب الحالة الاقتصادية.
- بينت نتائج الدراسة من خلال النموذج المقدر –نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"– أن السياسة المالية في الجزائر والممثلة في النموذج من خلال أداتي (الإنفاق الحكومي والضرائب) تسهم في تحقيق قيمة مضافة في قطاع الصناعة، مما يدل على أن السياسة المالية في الجزائر لها فعالية في دعم القطاع الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي.
- أظهرت نتائج نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR " أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والقيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة في الجزائر، مما يدل على أن النفقات الحكومية يتوجه جزء منها لدعم القطاع الصناعي، أما فيما يخص الضرائب كإحدى أدوات السياسة المالية فهي ترتبط ارتباطا عكسيا على القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة وان كانت النتيجة مقبولة من ناحية المنطق الاقتصادي، لكن الملاحظ للنتائج يرى أن الضرائب لها أثر سلبي كبير نوعا .
- أسفرت النتائج على وجود فعالية للسياسة المالية على القطاع الصناعي، لكن حجم هذه الفعالية ليس بالمستوى المطلوب، حيث هذه الفعالية اقتصرت فقط على الإنفاق الحكومي.

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية، وبناءا على النتائج التي توصلنا إليه نستنتج جملة من **التوصيات** التي يمكن أن يكون من شأنها صقل مسار السياسة المالية وإضفاء عليها فعالية أكثر مما هي عليه أهمها:

- تسيير وتوجيه أدوات السياسة المالية بأسلوب أكثر رشادة لتحقيق أكبر فعالية ممكنة من شأنها أن تدفع بالقطاع الصناعي وتجعل منه قطاع فاعل في الاقتصاد يساعد على تحقيق عوائد خارج قطاع المحروقات
- إعادة النظر في بعض المواد القانونية للضرائب والمرتبطة بالقطاع الصناعي وإضفائها ببعض من المرونة بشكل لا يجعل من الضرائب عائقا أمام المستثمرين عامة وصغار المستثمرين بشكل خاص.
- توجيه الإنفاق الحكومي نحو الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الاستهلاكي والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال القروض الداعمة للقطاع الصناعي وكذا سلاسة إجراءات التسهيلات الممنوحة بالموازنات مع السياسة المالية لإعطاء فعالية مزدوجة من شأنها دعم القطاع والنهوض به.

– الإحالات والمراجع :

[1]-محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاصدار الرابع، المملكة الاردنية، 2009، ص ص 309-310.

[2]-محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام،**المالية العامة والنظام المالي**، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص:189.

[3]-سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص:163.

[4] - D.N. Dwivedi, **Macro economies, Theory and Policy**,3rded, Tata McGraw-Hill Education private Dlimited; New Delhi;INDIA, 2010, P:600.

[5]- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص:63.

[6]- باهر عتلم، سامي السيد،**المالية العامة**، دار التعاون للطباعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص ص:100، 101.

[7]-بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، **ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980إلى سنة 2013)**، مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول **فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترولوضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد** ،يوم:19 **أفريل** 2016، **جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان**.

[8]-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2008، ص:287.

[9]-عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، جزء2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص:189.

[10]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:44 .

[11]- وفاء رمضاني، حياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1992–2017)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، 2019، ص 60

[12]لعشـــاش عبد الحليم– حســـام الدين عبد الحفيظ (2018)، **واقع وتحديات قطاع الصـــناعة في الجزائر**، المؤتمر الدولي لاســـتراتيجية تطوير القطاع الصـــناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد لونيسي –البليدة 02، يومي 06–07 نوفمبر ، ص.04.

[13]- Vito Tanzi, Howell H. Zee(1997):" Fiscal Policy and Long-Run Growth"; Staff Papers: International Monetary Fund; Vol. 44; No. 2; p. 180 Vito Tanzi, Howell H. Zee(1997):" Fiscal Policy and Long-Run Growth"; Staff Papers: International MonetaryFund; Vol. 44; No. 2; p. 180

[14]-عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران، 2016، ص 103

[15]زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013 –2014، ص : 107.

[16]Lardic.S,Mignon.V," **Econométrie des series temprelles macro economique**",Economica, Paris,2002,P: 83-85.

[17]Bourbonnais Regis, **Econométrie,** Dunod , Paris, 6eme édition, 2005, P : 257.

[18]جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR 1970 – 2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 –2006، ص : 102.

[19]Hamilton.D.J, **Time series analysis**, United Kingdomi, Prinction university press,1994,P : 318-323.

[20]Bourbonnais Regis, R,Op.cit(6eme édition), P : 268.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

حياة عثماني، الزهرة خشيبة، سمير تامة (2021)، **فعالية أدوات السياسة المالية على القطاع الصناعي في الجزائر –دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VARللفترة (1990–2017)–** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01)، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر ص.ص 53–70.